منشور عدد 09/13 بتاريخ 18 فيفري 2009

السيد رئيس الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي،

السيدة والسادة رؤساء الجامعات

السادة المديرون العامون للإدارة المركزية،

السادة المديرون العامون للمؤسسات العمومية للبحث العلمي.

الموضوع : إبرام عقود البرامج مع المؤسسات العمومبة للبحث العلمي .

المرفقات :

- التوجهات الاستراتيجية للبحث العلمي والتجديد التكنولوجي،
- نموذج عقد برنامج بين الدولة والمؤسسات العمومية للبحث العلمي،
- إطار المصاريف على المدى المتوسط الخاص بالوزارة،
- استراتيجية التعليم العالي والبحث.

يتعلق هذا المنشور بتنظيم إبرام عقود البرامج مع المؤسسات العمومية للبحث العلمي تطبيقا للقانون التوجيهي عدد 6 لسنة 1996 المؤرخ في 31 جانفي 1996 المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 73 لسنة 2006 المؤرخ في 9 نوفمبر 2006،

ويمثل عقد البرنامج اطارا مرجعيا يحدد الخيارات الأساسية للمؤسسة في مجال البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا والتجديد التكنولوجي عند الاقتضاء والتي يتم إعدادها بمشاركة كافة الهياكل البحثية وهياكل التثمين وأجهزة التسيير العلمي والاداري .

1 - الإطار العام للتعاقد

يقتضي مزيد احكام عمل المؤسسات العمومية للبحث العلمي وتحقيق الأهداف المرسومة لقطاع البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا في المجال التنموي اقرار عدة اجراءات من أهمها:

- **تركيز اعمال المؤسسات العمومية للبحث العلمي حول الطلب الاجتماعي على البحث والتطوير** الصادر عن الجهات المعنية والمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها تلك العاملة في المجالات التي تتوفر فيها للبلاد ميزات تفاضلية وكذلك في المجالات الواعدة،
- **ضبط استراتيجية طويلة المدى** تتعهد على اساسها المؤسسات المعنية بانجاز برامج بحث وتطوير تكنولوجي تنصهر ضمن **خطط متوسطة المدى** ترمي الى معالجة الاشكاليات التنموية الاساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

ومن جهة اخرى فقد اقتضى الفصل 13 من القانون عدد 26 لسنة 2008 ولمتعلق بالتعليم العالي ان "تكون أنشطة التكوين والبحث والتطوير التكنولوجيّ في الجامعات والمؤسّسات الجامعيّة موضوع عقود تكوين وبحث تبرم لمدّة أربع سنوات بين الدولة ... والجامعات..."، وهو ما يدعو الى مزيد دعم التكامل بين المؤسسات العمومية للبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والبحث من اجل تحقيق المهام الموكولة للقطاع.

ويهدف إرساء هذه العلاقة التعاقدية التي تعدّ استثناء للقواعد العامة في مجال التصرف العمومي بالخصوص الى:

- **دعم استقلالية المؤسسات العمومية للبحث العلمي** وإطلاق حرية المبادرة في مجالات البحث والتجديد التكنولوجي وإرساء الجودة داخلها في مستوى البحث العلمي وفي مستوى التصرف الاداري والمالي ،
- **التفتح على المحيط والمساهمة في دفع التجديد التكنولوجي** داخل النسيج الاقتصادي،
- **إرساء نظام جديد للمساءلة اللاحقة** على أساس مؤشرات أداء ونتائج قابلة للمقايسة والمعايرة والتقييم من قبل الهيئة المكلفة بتقييم انشطة البحث العلمي .

ومن المنتظر أن ينتج عن هذا الإصلاح الهام تخفيف كبير في الرقابة المسبقة مقابل التزام واضح بالنتائج من قبل المؤسسات المعنية.

ويندرج هذا التوجّه ضمن الاصلاحات التي يشهدها قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والرامية بالخصوص إلى:

- **القيام بالبحث العلميّ** وتطويره وتنظيمه ودعم جودته والمساهمة في التجديد التكنولوجيّ والعمل على توظيف نتائج البحوث في مجالات التكوين والتنمية،
- **السعي الى التحكّم في التكنولوجيات الحديثة** وملاءمتها مع المعطيات الوطنيّة إسهاما في توظيف المعارف العلميّة والمهارات التكنولوجيّة في خدمة التنمية الشاملة،
- **القيام باليقظة العلمية والتكنولوجية** والاستفادة من تقدّم الفكر الإنسانيّ في مختلف المجالات،
- **الأخذ بمتطلبات الجودة** في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتصرّف البيداغوجيّ والإداريّ والماليّ.

وتضبط العقود مع المؤسسات العمومية للبحث العلمي بالخصوص:

- **البرامج والمشاريع** التي يتم الاتفاق حول إنجازها خلال الفترة التعاقدية،
- مختلف **الالتزامات** التي تتعهد بها المؤسسات في هذا الإطار والمتصلة بتحقيق الاهداف بما يتعين من الجدوى والنجاعة،
- **الإمكانيّات والاعتمادات** التي يمكن وضعها على ذمّة المؤسسات العمومية للبحث العلمي من طرف الدولة،
- **الموارد الذاتيّة** التي تتعهّد اللمؤسسات بتعبئتها في إطار انشطها البحثية والشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي،

وتشكل هذه العلاقة التعاقدية الجديدة أداة هامة لتحقيق انتظارات المجموعة الوطنية التي تتحمّل معظم اعباء تمويل البحث العلمي،

ومن شأن العلاقة التعاقدية أن تضمن للمؤسسات المعنية التوازن الضروري بين التزاماتها وتعهّداتها من جهة وما تحتاجه من إمكانيات مادية ومؤسسية تتيح لها المجال للتصور والانجاز من جهة اخرى.

ومن أهم الأسس التي تقتضيها العملية التعاقدية - بما تفترضه من مساءلة لاحقة - إنجاز المؤسسات المعنية للتقييم الذاتي الشامل من حيث والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمشاركة في التكوين وكذلك من حيث التصرف الإداري والمالي. ولذلك فإن التقييم الذاتي يمثل ركنا هامّا للعملية التعاقدية.

2 - التقييم الذاتي المبني على توصيات الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي ركن هامّ للعملية التعاقدية:

يمثل تدقيق وضعية المؤسسة وتقييمها من حيث القدرات البحثية القائمة- بعناصرها البشرية والمادية والتنظيمية- قاعدة يتم على أساسها ضبط البرامج والمشاريع التي يقترح إدراجها ضمن عقد البرنامج وكذلك بيان تطور مؤشرات الأداء ومدى توفر القدرة على تحقيق مجمل الأهداف البحثية والانجازات النوعية المنتظرة من خلال تلك البرامج.

وتتأسس عملية التقييم الذاتي بالخصوص على تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الوطنية لتقييم انشطة البحث العلمي الصادرة بمناسبة تقييم انشطة مخابر البحث ووحدات البحث التابعة للمؤسسة او التقييم الشامل للمؤسسة . ويبرز التقييم الذاتي بالخصوص التوصيات الصادرة عن الهياة والاجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذها.

ومن شان التقييم الذاتي المسبّق ان يتيح قياس النتائج التي يتم تحقيقها خلال الفترة التعاقدية وإبراز النجاحات التي يتمّ تسجيلها عند التقييم النهائي الذي تنجزه الهياة المكلفة بتقييم انشطة البحث العلمي في نهاية الفترة التعاقدية.

ولهذه الأسباب فإن التقييم الذاتي - السابق للتعاقد والممهّد له - يتعين أن يكون تقييما شاملا ومكتملا يتناول خاصة **تحليل العناصر التالية** :

- **الاعمال والبرامج البحثية** التي انجزتها المؤسسة في اطار مهامها من حيث توجهاتها الاساسية وهيكلتها العامة،
- **القدرات البشرية المتوفرة** بمختلف مكوناتها وأصنافها ورتبها من إطارات تدريس وبحث وإطارات فنية وإدارية ومالية وكذلك مستويات تكوينها، وقدراتها على الأداء،
- **الأداء العلمي والاكاديمي** أنشطة البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا والتجديد التكنولوجي والمساهمة في التكوين عن طريق البحث مع إبراز مواطن قوة المؤسسة والنواحي اللتي تتطلّب التدارك والتحسين،
- **القدرات المادية المتاحة للمؤسسة** من حيث فضاءات البحث والتجهيزات العلمية والمكتبية والتجهيزات الاعلامية والأنظمة المعلوماتية المخصصة للبحث العلمي وللتسيير والتصرف الإداري والمالي ،
- **تموقع المؤسسة ضمن الشبكات البحثية الوطنية والدولية** والنتائج المسجلة في هذا الاطار من حيث تعبئة الموارد المالية والانجازات العلمية والعلاقات المؤسسية
- **الانجازات العلمية والتكنولوجية التي حققتها المؤسسة** في الفترة المنقضية بمختلف مكوناتها وانعكاساتها المنتظرة على مستوى أداء المؤسسة ومردوديتها.

ويتعين أن يبرز هذا التحليل الشامل مدى تأثير القدرات المتاحة وتوظيفها الفعلي ميدانيا على النتائج المسجلة على مستويات البحث والتطوير التكنولوجي والخبرة العلمية والتكنولوجية المكتسبة والمساهمة في التكوين عن طريق البحث وكذلك على مستوى الشراكة مع المحيط والانجازات المسجلة في هذا الاطار وفاعليتها ومدى تثمينها وتوظيفها ميدانيا ، مع الاخذ في الاعتبار توصيات الهيئة المكلفة بالتقييم والمؤشرات والمعايير المعتمدة لديها. ومن شان هذا التحليل ان يتيح بالتالي تقدير تأثيرات البرامج المقترحة -والإجراءات المرافقة لها عند الاقتضاء- وكذلك انعكاساتها المنتظرة على النتائج المتوقع تحقيقها في نهاية الفترة التعاقدية والمضمّنة بمشروع برنامج المؤسّسة المقترح إقراره ضمن العقد.

3 – عقد البرنامج خطّة عمل على المدى المتوسّط تندرج ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى:

يتضمن عقد برنامج المؤسسة بيان توجهاتها وخياراتها في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عند الاقتضاء ومجمل البرامج والمشاريع التي يتم إقرارها ضمن هذه التوجهات وكذلك بيان مدى ملاءمتها مع استراتيجية المؤسسة على المدى المتوسط والمدى البعيد وبيان كيفية انصهارها ضمن الاولويات الوطنية وتناسبها معها.

ولهذا الغرض فان المؤسسة مدعوة للقيام بالاعمال التالية :

- استشراف مستقبل تطور العلوم والتكنولوجيا :

تتولى المؤسسة استشراف مستقبل تطور العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها الصناعية المنتظرة او المتوقعة في المجال أو المجالات التي تتصل بمهام المؤسسة والمحددة بنص احداثها. وتشمل الانشطة الاستشرافية بالخصوص المستجدات العلمية والتكنولوجية كما تتبين من خلال المنشورات العلمية والملتقيات والندوات العلمية الدولية وكذلك الانجازات العلمية والتكنولوجية الوطنية وما حققته المؤسسة وسائر مؤسسات التكوين والبحث الوطنية من نتائج سابقة عند الاقتضاء.

وتتولى المؤسسة في ضوء انشطتها الاستشرافية تقديم عرض شامل للتوجهات العلمية والتكنولوجية العالمية المشخّصة وتلك التي يتم استجلاؤها واستقراؤها في هذا الاطار.

كما تتولى اقتراح التوجهات الاستراتيجية البحثية القطاعية في مجالات اهتمام المؤسسة والممكن اقرارها وطنيا باعتبار الحاجيات القطاعية والقدرات الوطنية القائمة وتطورها الممكن عمليا بالنظر الى الموارد البشرية والمالية الممكن تعبئتها على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

ويتم لهذا الغرض استشراف الحاجيات المستقبلية للاقتصاد الوطني وللمجتمع وتطورها المرتقب او المتوقع على اساس مخططات التنمية والدراسات الاستشرافية ذات العلاقة.

ب - ضبط الاستراتيجية المقترحة :

تتولى المؤسسة اقتراح توجهاتها الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق الاهداف التي يتم ضبطها على اساس عملية الاستشراف التي تنجزها. ويتم في هذا الاطار الاخذ في الاعتبار للعناصر التالية :

- **المعطيات الخاصة بالانشطة الاقتصادية الوطنية المعنية بانشطة المؤسسة ومستقبل تطورها** على اساس مخططات التنمية والدراسات الاستشرافية الوطنية الصادرة عن المؤسسات المعنية بالاستشراف الاقتصادي والاجتماعي وتلك الممكن تركيزها مستقبلا على اساس النتائج البحثية المنتظرة وذلك مع ضمان الجدوى الاقتصادية والقدرة التنافسية،

- **الطلب الاجتماعي على البحث العلمي والتجديد والخبرة التكنولوجية** عند الاقتضاء مع تقديم تحليل موضوعي لحاجيات المؤسسات الاقتصادية القائمة او القطاعات الاقتصادية بصورة عامة من الخبرة العلمية والتكنولوجية ومن التجديد التكنولوجي. ويتم كلما امكن ذلك ارفاق مشروع عقد البرنامج بالاتفاقيات او الطلبيات المبرمة مع الجهات المعنية او الصادرة عنها مع بيان صيغ تشريكها في الانجاز او الاشراف عليه او مواكبته ودعمه وإسناده.

- **المعطيات الخاصة بالقدرات العلمية والتكنولوجية للمؤسسة وتلك المتوفرة على المجال الوطني**

يتطلب تحديد الاستراتيجية البحثية للمؤسسة بالخصوص:

- **اعتماد نتائج التحليل الشامل للرهانات الكبرى للبحوث** في مجالات اختصاص المؤسسة،

- **الاستنتاجات الاساسية المستوحاة من تحليل القدرات البحثية المتوفرة بالمؤسسة** ومستوى ادائها وبيان قدرتها على تحقيق الاستراتيجية المقترحة،

- **استعراض القدرات الوطنية من حيث البنى الاساسية للقاعدة العلمية والتكنولوجية المتوفرة** ومستقبل تطورها المنظور من حيث الموارد البشرية والمالية والتجهيزات العلمية والانجازات البحثية والكفاءات العلمية البحثية الوطنية القائمة في الاختصاصات العلمية المتصلة باختصاص المؤسسة وما توفره من فرص لضمان بلوغ الاهداف الاستراتيجية المقترحة،

- **تقديم وصف اجمالي للقدرات العلمية والتكنولوجية المتوفرة بالنسيج الصناعي والفلاحي والخدماتي،**

- **تقديم ملامح الشبكة او الشبكات البحثيّة** الوطنية والدولية الممكن ان تساهم في دعم برنامج المؤسسة او ان تحدث . وفي هذا الاطار فانه يتعين ايلاء اهمية قصوى لتطوير الشراكات

مع مؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات الاتصادية وكذلك الشراكات الدولية قصد توظيف كافة الفرص المتاحة لدعم قدرات المؤسسة من حيث الموارد البشرية والتجهيزات العلمية والتمويل . و يتعين ايلاء عناية خاصة لتطوير علاقات الشراكة مع الهياكل والجهات البحثية بالبلدان والمنظمات التي ترتبط معها بلادنا باتفاقيات شراكة وتعاون وخاصة منها الاتحاد الاوروبي وبلدانه الاعضاء .كما يتعين السعي الى ضبط الخارطة البحثيّة في مجالات اختصاص المؤسسة،

- **بيان هيكلة برامج البحث** المقترحة حول الأولويّات التي وقع استعراضها (تحديد المخابر وضبط محاور عملها وكذلك وحدات البحث والتثمين عند الاقتضاء ،اقتراح الاحداثات الجديدة، ...) مع تحليل الحاجة الى تدعيم المؤسسة بالكفاءات اللاّزمة،
- **تشريك المؤسسات والهياكل الاقتصادية الوطنية** المتدخلة في القطاع في ضبط البرنامج المقترح وفي إنجازه ،
- **وصف الانجازات البحثية المطلوب تحقيقها** من حيث اكتساب الخبرة العلمية والتكنولوجية وتطوير العلوم والتجديد التكنولوجي .
- **ضبط المحاور الكبرى لبرامج البحث والتطوير** المقترحة من حيث:

.. – اليقظة العلمية ،

.. – الخبرة العلمية والتكنولوجية،

.. – التجديد الكنولوجي.

- بيان محتوى مشروع البرنامج المقترح :

في ضوء العناصر المبينة اعلاه يتعين على المؤسسة اقتراح **خطة بحثية رباعية** تضبط في اطارها برامج البحث التي يقترح تكليف المخابر بانجازها من خلال مشاريع البحث عند الاقتضاء مع بيان تناسقها وتناسبها مع واقع قدرات المؤسسة وتطورها المرتقب على المدى القريب، وابراز اليات تحقيق تظافر الجهود مع القدرات البحثية المركزة وطنيا مع سائر الجهات المعنية.

- ويتم ادراج البرامج والمشاريع ضمن **إطار الانفاق على المدى المتوسط** الذي يبين الجدولة السنوية للنفقات المطلوبة مع ارفاقه بالبرامج التنفيذية للمشاريع المقترحة ومخططات انجاز الصفقات المرتبطة بها.

- وفي صورة بروز الحاجة الى معاضدة البرامج المقترحة من المؤسسة **ببرامج بحث الافية** فانه على المؤسسة تقديم وصف شامل للبرنامج المقترح من النواحي العلمية والتكنولوجية

والمالية مع تحديد مساهمة المؤسسة في انجازه وابرازها ضمن اطار الانفاق على المدى المتوسط حسب البيانات الواردة بالفقرة المتقدمة.

وممّا يجدر التاكيد عليه في هذا الصدد ان الاستراتيجية المعتمدة والبرامج المقترحة ينبغي ان تتناغم مع الاوضاع الحالية للمؤسسة وقدراتها البشرية والمادية وخصائص ادائها وخطط تنميتها.

ويبين برنامج المؤسسة كذلك:

- **إسهامات المؤسسة في مجالات التكوين عن طريق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** عند الاقتضاء وكذلك التفاعل المنتظر مع مؤسسات التعليم العالي والبحث من حيث التكوين والتدريب بالخصوص في اطار مدارس الدكتوراه ،مع الحرص على بيان الترابط العضوي بين أنشطة البحث العلمي وأنشطة التكوين والتفاعل بينهما،
- **الموارد اللازمة** لتحقيق البرامج والمشاريع مع بيان مصادرها،
- **وسائل القيادة والمتابعة،**
- **مؤشرات قيس النتائج.**

ومن البديهي ان يتضمن مشروع برنامج المؤسسة **بيان الأهداف التنموية المنشودة** والإجراءات العملية المقترحة لضمان تحقيقها بأنجع الوسائل والأساليب، مع ضمان الاستغلال الأجدى للموارد المتاحة . وتتعهّد المؤسسة في هذا الإطار بإنجاز مشاريع محدّدة وتحقيق نتائج مبيّنة بكامل الدّقة وقابلة للتقييم حسب مؤشرات واضحة . ويتعين في جميع الأحوال بيان مدى تطابق البرامج والمشاريع مع الأولويات الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التعليم العالي.

- كما يتضمن مشروع برنامج المؤسسة بيان **النتائج العلمية والتكنولوجية المنتظرة** وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية المرجوة على مستويات القيمة المضافة والجدوى المنشودة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- **ضبط الاجراءات المرافقة:**

يتضمن مشروع برنامج المؤسسة كذلك بيانا حول الاجراءات المرافقة المستوجبة لضمان تحقيق النتائج المنشودة من حيث:

..- **تطوير هياكل البحث** داخل المؤسسة وتطوير مستوى ادائها،

..- **تنمية كفاءات الموارد البشرية** وتطويرها مع الحرص على شمول اصنافها المختلفة من بحثية وتقنية وادارية ومالية.

..- **تعهد تجهيزات البحث** وصيانتها وتطويرها .

- التعهّد بالجودة والسعي الى الامتياز :

تحرص المؤسسة في جميع اوجه انشطتها وتنظيمها وتوظيف مواردها على تطوير مؤشراتها في ما يتّصل بالجودة والامتياز العلمي ومردوديتها وبروزها على المستوى الوطني والدولي .

وتتولى توضيح خطتها لتطوير الجودة في جميع المستويات مع السعي الى الارتقاء بمخابرها حتى تتمكن من الحصول على الاعتماد من قبل الهيئات الدولية المختصة وتحليل النفقات المطلوبة بعنوان دعم الجودة والحصول على الاعتماد عند الاقتضاء.

4 – المساءلة اللاحقة

ان دعم استقلالية المؤسسات البحثية الناتج عن العملية التعاقدية يترتّب عنه **الخضوع للمساءلة اللاحقة** التي تقوم بها الوزارة بناء على ما تتضمنه العقود من أهداف والتزامات ومؤشّرات.

وتتمثل المساءلة اللاحقة في وجوب خضوع المؤسسة للتقييم الذاتي والتقييم الخارجي قصد اتاحة الحكم على وجاهة التحاليل العلمية والاقتصادية والاجتماعية المعروضة ضمن مشروع البرنامج عند الاقتضاء وكذلك النتائج المنتظرة عمليا. وهي تؤشّر على جدّية المؤسسة وقدرتها على التخطيط والبرمجة والتنفيذ .

وتنبني المساءلة اللاحقة على الأسس التالية :

- **تقديم المؤسسة لتقارير التقييم الذاتي المرافق لمشروع عقد البرنامج،** حتى يكون مرجعا يقاس على اساسه الاداء اللاحق للمؤسسة،

- **تقديم المؤسسة خلال الفترة التعاقدية لتقارير التقييم الذاتي سنويا وفي الإبان**. ويتمّ عرض تلك التقارير وجوبا على المجلس العلمي للمؤسسة ومجلس ادارتها مع تضمين راي المجلسين بالتقارير. وتتضمن هذه التقارير وجوبا تحليلا للانجازات مقارنة بالتعهّدات، مع تعليل التّباين المسجل عمليا عند الاقتضاء بين التقديرات والإنجازات وكذلك الإجراءات المقترحة للتدارك ،

- **خضوع المؤسسة للتقييم الخارجي نصف المرحلي وللتقييم النهائي** من قبل خبراء من خارج المؤسسة تعينهم الهيئة المكلفة بتقييم انشطة البحث العلمي،

وحتى تتم المساءلة على أسس موضوعية فإن المؤسسات البحثية مدعوة لإيلاء اهتمام خاص بمؤشرات الأداء وأساليب قيس النتائج وتقدير الانجازات كي تتسنّى مناقشتها .

وتؤثّر النتائج السنوية المسجّلة عمليا في مستوى الإنجاز على سير تنفيذ العقد عن طريق الاجراءات التعديلية في إطار الميزانية. كما تؤثر النتائج المسجلة عند نهاية الفترة التعاقدية تأثيرا سلبيا أو إيجابيا على المؤسسة خلال الفترة التعاقدية الموالية إذ يتمّ الأخذ في الاعتبار النتائج التي

يتم تحقيقها لضبط مضامين العقد بالنسبة الى الفترة الموالية وكذلك مقادير التمويلات التي يقع تخصيصها في هذا الإطار. كما ان المخابر العاملة بالمؤسسة او تلك التي يتم استحداثها في اطار عقد البرنامج تبقى عرضة للحل في صورة تبين قصورها. ولذلك فإنه من الضروري أن يتم وضع مشروع برنامج المؤسسة بما يلزم من الواقعية ومع مراعاة القدرة الحقيقية على الإنجاز. كما يتعين على المؤسسة الحرص على تحقيق الأهداف المرسومة وإنجاز البرامج والمشاريع التي يتم التعهد بها بمقتضى العقد.

5 - التفاوض

يتم التفاوض حول مشاريع البرامج من خلال المبادئ التالية :

- **التناسق العام للمشروع وتماسك مكوناته،**

يتم في هذاالإطار النظر في مدى تلاؤم التحاليل والمقترحات الواردة بالمشروع وتناسقها في ما بينها وكذلك مدى التناغم بين مشروع برنامج المؤسسة والطلب الاقتصادي على البحث . وتراعي الوزارة كذلك تناسق مشاريع المؤسسات على المستوى الوطني في نطاق السعي الى تحقيق التناسق العام للبرامج والمشاريع على المستوى الوطني في اطار الاهداف الوطنية التنموية المرسومة بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **وجاهة الاستراتيجية العلمية المعتمدة**

يتم في هذا الاطار النظر في:

- **مدى تناسق الاستراتيجية المقترحة مع الأهداف والأولويات الوطنية** في مجالات البحث العلمي والتجديد الكنولوجي ،
- **انخراط أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن الاستراتيجية المحددة** للمؤسسة والاستراتيجية القطاعية المحددة بالنسبة الى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من حيث محاورها وتماسكها وتناسقها وفاعليتها المنتظرة.
- **الترابط بين أنشطة البحث التنموي و مدارس الدكتوراه**
- **مدى مساهمة أنشطة البحث التنموي والتكوين المتفرع عنها في تركيز قدرات بحثية ذات جدوى وفاعلية** وانشاء مراكز بحث ومخابر امتياز بارزة وطنيا ودوليا مع **الحرص على حسن الانخراط في أنظمة التقييم والجودة والاعتماد** ضمانا لامتياز البحوث الوطنية . وفي هذا الاطار فانه يتعين ايلاء اهمية مطلقة الى:

- ـ تحقيق تكامل القدرات البحثية الوطنية،خاصة عبر منظومة الشبكات البحثية ومجمّعات مخابر البحث ووحدات البحث،
- تركيز أقطاب امتياز بارزة على المستوى الدولي.

- **تكامل أنشطة البحث العلمي والتفتح على المحيط بالمؤسسات العمومية للبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والبحث**

- إن العلاقة العضوية بين التدريس والبحث العلمي تجعل من المتحتّم على المؤسسات العمومية للبحث العلمي إيلاء أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الاهتمام الذي هي جديرة به وكذلك مختلف تطبيقات العلوم في الحياة اليومية للمؤسسة الاقتصادية وللمواطن.

وفي هذا الصدد فان المؤسسات العمومية للبحث العلمي مدعوة الى **تحقيق تضافر الجهود مع مؤسسات التعليم العالي والبحث والتكامل معها** في مجال البحث التنموي والتحكم في التكنولوجيا والتجديد التكنولوجي.

- **أساليب القيادة والتصرف الرّشيد ومتابعة الإنجاز**

يشكّل دعم استقلالية المؤسسات العمومية للبحث العلمي وإرساء نظام التصرف حسب الأهداف وضمان جودة التصرف الإداري والمالي أهدافا رئيسية من أهداف الإصلاح وأداة أساسية لتركيز نظام الجودة والاعتماد. ولذلك فإنه على المؤسسات العمومية للبحث العلمي أن تسعى إلى تحسين أداء مواردها البشرية ومصالحها الإدارية والمالية وتحسين أساليبها الإدارية والمالية . وفي هذا الإطار يتعين ان تنخرط المؤسسات العمومية للبحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ووزارة الفلاحة والموارد المائية تدريجيا ضمن البرنامج النموذجي الذي تنفذه الوزارتان للتحول إلى منهجية التصرف حسب الأهداف. كما يتعين عليها تقديم البرامج والمشاريع المقترحة ضمن **إطار للنفقات على المدى المتوسط** يبيّن البرامج والمشاريع السنوية وترابطها زمنيا ومنطقيا.

وبما أن حسن أداء القيادات العلمية والإدارية بالمؤسسة وتفعيل الموارد البشرية يؤثر مباشرة على أدائها العام وعلى النتائج التي يمكن أن تحققها فانه يتعين على المؤسسات بذل العناية اللازمة لتطويره بصورة مستمرة .

ومن جهة أخرى فإن تحقيق الأهداف المدرجة ضمن مشروع برنامج المؤسسة وبلوغ المؤشرات المعتمدة ضمنه يتطلب إرساء نظام فعال للمتابعة والتقييم المحاين والتنسيق الميداني.

ولذلك فإنه من الطبيعي ان تحظى كل هذه العناصر بالعناية اللازمة ضمن مشروع برنامج المؤسسة وأن تستاثر بجانب هام من النقاشات في إطار العملية التفاوضية .

التناسب بين التوجهات والبرامج المقترحة وتعبئة الموارد المالية:

من الأهداف الأساسية لمناقشة مشروع برنامج المؤسسة النظر في مدى ملاءمة التوجهات والبرامج المقترحة من حيث محتوياتها وانعكاساتها المالية وما تقترحه المؤسسة في ما يخص تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجازها وتنويع مصادرها بين الدولة والمؤسسة خاصة عن طريق الشراكة مع المؤسسات الوطنية والدولية. وعليها بالخصوص أن تبين التناسب القائم بين الأهداف والبرامج والمشاريع المقترحة من جهة والموارد المالية المقابلة لها من جهة اخرى.

6- تركيز التمشي التعاقدي وروزنامة إنجازه:

تتمثل المنهجية المتّبعة لاعتماد التمشي المقترح وروزنامة إنجازه في ما يلي :

المنهجية:

أ - **تقييم الوضعية عند الانطلاق**: تقوم كل مؤسسة بتقييم داخلي لوضعيتها عند الانطلاق وبقياس جودة أدائها الحالي وتقديم تقرير التقييم الداخلي الخاص بها وكذلك ملخصا لتقارير التقييم الخارجي الصادرة عن الهياة المكلفة بتقييم انشطة البحث العلمي مع الحرص بالخصوص على ابراز الارضية التكنولوجية والقدرات البشرية التي اعدتها المؤسسة.

ب - **إعداد مشروع برنامج المؤسسة**: وهو يحدّد الأهداف المنشودة والبرامج المقترحة والنتائج المنتظرة ويضبط مؤشرات الأداء في تطابق مع الأولويات الوطنية كما تم تحديدها في اطار التوجهات الاستراتيجية المبينة بالمشروع طبقا للبيانات الواردة اعلاه.

ج - **إعداد إطار المصاريف على المدى المتوسط** للمؤسسة: وهو وثيقة مالية تقديرية متدرّجة زمنيا تغطي ثلاث سنوات ويتم تحيينها وتعديلها كل سنة حسب النتائج المسجلة وما يستجد من معطيات، يتم فيها إدراج برنامج المؤسسة والأهداف التي يتضمنها في صيغة مشاريع وأنشطة ترصد لها الاعتمادات الضرورية مع ارفاقها بالخطط التنفيذية وجدولتها الزمنية السنوية .

د - **تقييم مشروع برنامج المؤسسة**: ينجز من قبل خبراء متخصصين تعينهم الهيئة المكلفة

بتقييم انشطة البحث العلمي ويشمل جوانب التكوين والبحث والتصرف.

هـ - التفاوض حول مشروع عقد البرنامج: يتم التفاوض بعد عملية التقييم وهو يهدف إلى التوصل إلى اتفاق بين الدولة والمؤسسة.

و- إمضاء عقد البرنامج والتصديق عليه: وهو إجراء يجسّم الاتفاق بين الدولة والمؤسسة حول الأهداف والبرامج والنتائج المنتظر تحقيقها خلال 4 سنوات، في توافق مع الأهداف الوطنية في مجالات البحث والتجديد الكنولوجي والتحكم في التكنولوجيا وكذلك الاسهامات في مجال التكوين عن طريق البحث ومجالات التصرف الاداري والمالي.

الروزنامة المقترحة :

أ - المرحلة الأولى : النصف الاول من شهر فيفري 2009

- إصدار منشور لطلب تقديم مشاريع عقود البرامج باعتماد جذاذة موحدة ودقيقة يتم تعميرها من طرف المترشحين وتشمل ثلاثة أقسام تهم البحث والتجديد التكنولوجي والتحكم في التكنولوجيا وكذلك الاسهامات في مجال التكوين عن طريق البحث وقسما رابعا يعنى بمجالات التصرف الاداري والمالي

- ترتيب لقاءات تدريبية مع اطارات المؤسسات المعنية بالامر.

ج - المرحلة الثانية: من 20 فيفري الى 30 مارس 2009:

تجميع الصيغ الأولية من مشاريع برامج المؤسسات تدريجيا وطبقا للاجال المحددة، وإيداع الصيغ النهائية من قبل المؤسسات.

ج - المرحلة الثالثة: من 30 مارس 2009 الى 30 افريل 2009 :

تقييم المشاريع من قبل الهيئة الوطنية لتقييم انشطة البحث العلمي.

د - المرحلة الرابعة : من 15 ماي إلى 30 ماي 2009:

التفاوض حول العقود بمشاركة ممثلين عن الوزارات المعنية الأخرى.

هـ - المرحلة الخامسة: من 20 جوان إلى 30 جوان 2009:

إمضاء العقود والمصادقة عليها.

7- صيغة التعاقد :

تبرم العقود بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والوزارة المعنية عند الاقتضاء من جهة والمؤسسات المعنية من جهة أخرى .

ويشمل التعاقد كل المؤسسات العمومية للبحث العلمي مهما كانت وزارة الاشراف.